

Distr.: General
13 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٦٢ (ب) من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل
ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب، والمسنين، والمعوقين، والأسرة

متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويعالج التقرير مسائل السياسات المتصلة بالأسرة، وإدراج المنظور الأسري في
الحماية الاجتماعية، والاستثمار في التضامن في ما بين الأجيال في الأسر والمجتمعات المحلية.
ويوفر التقرير أيضا معلومات مستكملة عن المتابعة المستمرة للذكرى السنوية العاشرة للسنة
الدولية للأسرة، استنادا إلى البيانات المقدمة من الدول الأعضاء.

كذلك يبرز التقرير أنشطة برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة. وينتهي باقتراحات
وتوصيات بشأن المجالات التي يمكن للجمعية العامة أن تنظر فيها في المستقبل.

* A/64/50.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة: السياسات المتصلة بالأسرة والحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال
٤	ألف - السياسات المتصلة بالأسرة
١٠	باء - إدراج منظور يتعلق بالأسرة في عملية تعزيز الحماية الاجتماعية
١٤	جيم - الاستثمار في التضامن بين الأجيال داخل الأسر والمجتمعات المحلية
١٩	ثالثا - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني بشأن المسائل المتصلة بالأسرة
٢٤	رابعا - المتابعة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة
٢٥	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - شجعت الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٦٢ المعنون "متابعة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها" الحكومات على مواصلة بذل قصارى جهودها لتحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة، وإدراج منظور يتعلق بالأسرة في عملية صنع السياسات الوطنية. كذلك دعت الجمعية الحكومات إلى مواصلة وضع الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية للتصدي للأولويات الوطنية ذات الصلة بقضايا الأسرة، وشجعت برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة على القيام في حدود ولايته بمساعدة الحكومات في هذا الصدد.

٢ - ويوفر هذا التقرير توفيرا للإجراءات التي اتخذتها مؤخرا الحكومات التي ردت على المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ التي أرسلت لطلب معلومات عن تنفيذ أنشطة تتعلق بقرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٢. وحتى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ مجموع الردود على المذكرة الشفوية ١٩ ردا، وردت من الاتحاد الروسي وأذربيجان وإندونيسيا وأوكرانيا والبرازيل وبيرو والجزائر وجمهورية كوريا وسويسرا وشيلي والفلبين وفنلندا وقطر والكرسي الرسولي وكولومبيا ومالطة والنمسا واليابان واليونان.

٣ - ولإعداد هذا التقرير، استخدمت أيضا النتائج التي توصل إليها اجتماع فريق للخبراء عقد اجتماعا بشأن موضوع "السياسات الأمريكية المتعلقة بالأسرة في عالم متغير: تحقيق الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال". وقد نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة اجتماع فريق الخبراء في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في الدوحة، قطر، بالتعاون مع معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية.

ثانيا - متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة: السياسات المتصلة بالأسرة والحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال

٤ - أودعت حماية المجتمع والدولة للأسرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فدعم الأسر وتوفير الحماية الاجتماعية وتعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال تقوية التضامن بين الأجيال هي كلها من الأوجه والأهداف الهامة للسياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية. ومن شأن تحليل الترابط في ما بين المسائل المتصلة بالأسرة والحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال أن يسهم في تحسين فهم خيارات السياسة العامة. ويكتسب هذا الترابط أهمية خاصة خلال الأزمة الاقتصادية الراهنة التي دُفعت فيها أسر عديدة إلى مرحلة الفقر، والتي تشكل فيها الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال آليتين مهمتين من آليات مجابهة الأزمة.

ألف - السياسات المتصلة بالأسرة

السياسات المتصلة بالأسرة وإدماج منظور أسري في صنع السياسات

٥ - لم يتوصل دارسو السياسات المتصلة بالأسرة إلى توافق آراء عام حول كيفية تحديد السياسات المتصلة بالأسرة. ومع ذلك، يقضي أحد النهج المستخدمة في مناقشة السياسات المتصلة بالأسرة وزيادة الوعي فيما يتعلق بالسياسات التي تؤثر على الأسر بالتمييز بين السياسات الصريحة والسياسات الضمنية.

٦ - تشمل السياسات الصريحة المتصلة بالأسرة السياسات والبرامج التي تهدف بشكل عمدي إلى تحقيق أهداف محددة تتعلق بالوحدة الأسرية أو بالأفراد في أدوارهم الأسرية أو بالأطفال. وبالتالي، يمكن أن تغطي السياسات الصريحة المتصلة بالأسرة مهاماً أسرية أساسية من قبيل ما يلي^(١):

(أ) تكوين الأسرة (كالقوانين والسياسات المتعلقة بالزواج والطلاق، والعنف العائلي، وتنظيم الأسرة، وسياسات التشجيع على الإنجاب، وصحة الأم، وتبني الأطفال)؛

(ب) الرفاه الاقتصادي (من قبيل توفير ضمان الدخل اللازم لتلبية احتياجات أفراد الأسرة الأساسية، والإعانات النقدية والمزايا الضريبية، واستحقاقات العمل التي يستفيد منها الوالدان العاملان وقانون الميراث)؛

(ج) تربية الأطفال (من قبيل صحة الأطفال وحمايتهم، ورعاية الطفل، والترويج لمفهوم الوالدية المسؤولة، وكفالة الطفل)؛

(د) تقديم الرعاية للأسرة (من قبيل مساعدة أفراد الأسرة المرضى أو الضعفاء أو المعوقين أو المسنين الذين يحتاجون إلى المساعدة أو الرعاية).

٧ - في هذا السياق قد تشمل السياسات المتصلة بالأسرة سياسات متنوعة ومتعددة لا عن إجراء تشريعياً واحداً متكرراً وشاملاً.

٨ - أما السياسات الضمنية المتصلة بالأسرة فهي غير موجهة بشكل محدد إلى أي من المهام الأسرية الآتية الذكر، إنما يكون لها نتائج غير مباشرة على الأسر وأطفالها. وهي تشمل الإجراءات المتخذة في مجالات السياسات العامة كالتعليم والعمالة والسياسات الصحية

(١) بالاستناد إلى Karen, Bogenschneider, *Family Policy Matters: How Policymaking Affects Families and What Professionals Can Do* (Mahwah, New Jersey, Lawrence Erlbaum Associates, Publishers, 2006).

بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والإسكان والهجرة.

٩ - ولكي تتسنى الدراسة الكاملة لتأثيرات أي سياسة على الأسر، ولا سيما السياسات الضمنية، لا بد من تحليل السياسة من منظور أسري من أجل الإدراك الكامل لأي آثار غير متوقعة، ولتحسين اتساق السياسات وتماسكها. يسمح هذا الإدماج للمنظور الأسري في تحليل السياسات برصد طائفة واسعة النطاق من السياسات والإجراءات المختلفة من حيث أثرها المحتمل أو الفعلي في الأطفال وأسرهم. ويمكن لهذا النهج أن يكون مفيداً بشكل خاص في تحديد النتائج السلبية غير المقصودة التي تقع على الأسر، وتصحيحها. وبالتالي، فإن تحليل السياسات العامة من منظور أسري شديد الأهمية بالنسبة للبلدان التي ليس لديها سياسات صريحة متصلة بالأسرة.

آثار مبادرات السياسات المتصلة بالأسرة وفعاليتها

١٠ - سواء كان للبلدان سياسات صريحة أو سياسات ضمنية تتصل بالأسرة، أو كلاهما على حد سواء، فإن ما يعتبره كثيرون من خبراء السياسات المتصلة بالأسرة مهما هو أن يتجلى في السياسات المعتمدة قرار سياسي مدروس. وتشمل العناصر الأخرى لفعالية السياسات الوضوح والاتساق، بحيث تفهم عناصر السياسات وأهدافها بشكل كامل، ولا تتناقض مع بعضها البعض. هذا ويعتبر اعتماد نهج كلي لصياغة السياسات العامة وتنفيذها مهما من حيث الفعالية، نظراً إلى أن السياسات المتصلة بالأسرة لبلد ما قد تتألف في كثير من الأحيان من مجموعة من السياسات التي يمكن تجزئتها، أو التي قد تؤدي إلى ثغرات كبيرة لا تسمح بمعالجة بعض المسائل.

١١ - وغالبا ما يؤدي النقص في البيانات من قبيل غياب البيانات المنهجية المتعلقة بالأسرة ورفاه أفرادها رصد أثر السياسات المتصلة بالأسرة وفعاليتها، ولكي تصبح السياسات المتصلة بالأسرة والأدوات السياسية فعالة على الصعيد الوطني، يجب أن يتوافر في البلد آلية مؤسسية مسؤولة عن الإشراف على السياسات وتنفيذها ورصدها، وعن قياس نتائجها.

١٢ - وثمة ميدان مهمان في دراسة آثار مبادرات السياسات المتصلة بالأسرة وفعاليتها هما رفاه الأطفال والمساواة بين الجنسين. ويشكل الاهتمام برفاه الأطفال وتعزيزه من خلال الرعاية الصحية والعناية الجيدة بالأطفال وتعليمهم وتشجيع الوالدية المسؤولة، عنصراً مهماً في أي سياسة فعالة تتصل بالأسرة. أما احترام المساواة بين الجنسين فهو عنصر مهم آخر بما في ذلك الوعي بالآثار المحتملة للسياسات على المرأة والرجل، وكيفية تأثيرها على وضع المرأة في الأسرة وفي المجتمع.

١٣ - وفي هاتين الحالتين كليهما، يقتضي ذلك أيضا تنفيذ سياسات تتيح الاكتشاف المبكر لحالات الإيذاء، بما فيها إيذاء الأطفال وكبار السن، وحالات العنف العائلي القائم على اختلاف نوع الجنس وغير ذلك من أشكال العنف العائلي، والإبلاغ عن هذه الحالات والتدخل فيها مع توفير الخدمات المناسبة للضحايا، وحمايتهم من جانب القائمين على إنفاذ القانون وتحديد العقوبات المناسبة لمرتكبي الجرائم، وفي الوقت نفسه توفير الخدمات التي تساعد على تغيير سلوكهم، وإسداء المشورة لهم.

الموازنة بين العمل والحياة الأسرية

تنازع مهام المرأة بين مشاركتها في القوة العاملة الأنتوية ورعاية الأطفال

١٤ - يجتهد تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية مرتبة بارزة في برامج السياسات العامة في عدد من البلدان، وتشير الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية الحالية إلى أن هذا المطلب سيستمر. ويستدعي ازدياد مشاركة الإناث في سوق العمل تعديلا في تقسيم العمل على أساس الجنس في الأسرة المعيشية وتقاسم المسؤوليات الأسرية. وثمة تحديات أخرى من جراء الارتفاع في عدد الأسر التي يرأسها أحد الوالدين بمفرده ويكون مشاركا في القوة العاملة.

١٥ - ونموذج الأسرة الناشئ الذي يعمل فيه الوالدان له فوائده، إلا أنه يتطلب إجراء تكيفات اجتماعية. وفي حين أن التجارب الوطنية قد تختلف فثمة مجتمعات كثيرة كانت، ولا تزال منظمة حول شكل من الأسرة يستند إلى أدوار شديدة التفاوت للجنسين، فالزوج هو المعيل، والزوجة تبقى في البيت لرعاية الأطفال وأي من أفراد العائلة المسنين. ولم يكن من الضروري عمل أي ترتيبات اجتماعية بالنسبة لأصغر الأطفال سنا أو للمسنين. ذلك أن رعايتهم كانت تقع على عاتق الأم في المنزل.

١٦ - وبالتالي فإن موازنة العمل والحياة الكريمة لا تكمن في توفير المساعدة للنساء أو الأسر وحسب، بل وهي أيضا مسألة مركزية تتمثل في تكييف المجتمع مع الفرص الجديدة المتاحة للنساء ولنموذج الأسرة الجديد الذي يقوم على مشاركة الأمهات في القوة العاملة.

١٧ - أما بالنسبة إلى العدد المتزايد من الأسر التي تكون الأم فيها عاملة، فإن مواجهة التنازع بين أنشطة المشاركة في سوق العمل ورعاية الأطفال يعني الاعتماد على الموارد المتوفرة، سواء كانت من السياسات العامة، أو التسهيلات التي يوفرها أصحاب العمل، والتي عادة ما تكون محدودة أو غير موجودة، أو الاستراتيجيات الأسرية والشخصية. وغالبا ما يؤدي غياب أي من السياسات العامة أو التسهيلات التي يوفرها أصحاب العمل إلى تحميل العبء للشبكة الأسرية، وعادة للأم العاملة. وعندما يزداد التجاذب بين الأسرة

والعمل، يمكن أن تكون النتائج مباشرة بالنسبة لكل من صاحب العمل، من خلال الإنتاجية القليلة أو تخلي النساء عن عملهن، وللأسرة والمجتمع، من خلال تأخير النساء للحمل أو التخلي عنه^(٢).

١٨ - وبالتالي فإن تحقيق التوازن بين العمل وحياسة الأسرة يكمن في معالجة المسائل والمشاكل الخاصة التي يواجهها الوالدان العاملان كل يوم، وقد تشمل الحالات التي يقوم فيها الوالدان برعاية الأطفال الذين يكون سنهم صغيراً جداً أو المرضى، أو عندما يصعب عليها التنسيق بين مواعيد العمل والمدرسة.

١٩ - وقد أعرب عن القلق من أن تكون الخصوبة المتدنية التي يشهدها كثير من البلدان مرتبطة مباشرة بصعوبات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وقد وضع عدد متزايد من البلدان المتقدمة النمو سياسات وأنشأت تسهيلات للجمع بين العمل ورعاية الأطفال. وفي غالبية تلك البلدان، فإن العلاقة العكسية التقليدية بين نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة والخصوبة قد أصبحت إيجابية: فتوجد في تلك البلدان حالياً معدلات أعلى من الخصوبة ومعدلات أعلى من مشاركة المرأة في القوة العاملة^(٣).

أدوات السياسات العامة

٢٠ - من أدوات السياسات العامة الرامية إلى التوفيق بين العمل والأسرة، الإجازة الوالدية، وخدمات رعاية الطفل واستحقاقات الأطفال.

٢١ - وتشمل الإجازة الوالدية، إجازة الأمومة وإجازة الوالدية لرعاية الأطفال وإجازة الأبوة، والإجازة أو تخفيض وقت العمل للظروف الأسرية العاجلة. وتتفاوت إجازة الأمومة من بلد لآخر بالنسبة لطول فترتها والنسبة المتوية من المرتب التي تحصل عليها العاملة. والغرض من الإجازة الوالدية لرعاية الأطفال هو تمكين الأم أو الأب من رعاية الأبناء الصغار في المنزل. ويتمثل الاختلاف الأكبر بين البلدان التي تطبق هذه السياسة بالنسبة للإجازات في ما إذا كانت الإجازة مدفوعة الأجر أم لا. وتشارك تلك البلدان في سمتان هما الحق المخوّل للأب أو للأم في العودة إلى العمل بعد انتهاء فترة الإجازة والحكم الصريح بجواز منح هذه الإجازة للأم أو للأب. وعلى الرغم من وجود هذا الحكم، فإن النساء يشكّلن الأغلبية

(٢) المرجع نفسه.

(٣) خوان أنطونيو وفرنانديز كوردون، "مسائل السياسات العامة المتصلة: للتوفيق بين العمل والأسرة"، ورقة أعدت لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن "السياسات المتصلة بالأسرة في عالم متغير: تشجيع الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال"، المعقود في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الدوحة، قطر.

الساحقة التي تحصل على هذه الإجازة. وقد أصبحت إجازة الأبوة متاحة في بعض البلدان استناداً إلى الافتراض بأن من شأن تخويل الإجازة الوالدية للوالدين كليهما أن يؤدي إلى زيادة المشاركة الفعلية للآباء في رعاية الأطفال. أما تخفيض وقت العمل ومنح الإجازة للأسباب الأسرية العاجلة فهما أقل شيوعاً ويتفاوتان تفاوتاً كبيراً من بلد لآخر.

٢٢ - ولئن كانت خدمات رعاية الطفل متوفرة في بلدان كثيرة، فإن الأسرة في معظم البلدان هي التي تعتنى بأطفالها الصغار جداً. وبالنسبة للأمهات العاملات، تشكل فترة الطفولة المبكرة تحدياً كبيراً حتى مع توفر خدمات رعاية الطفل والاستفادة منها. وفيما يتعلق بالتعليم المبكر للأطفال الذين تفوق أعمارهم ثلاثة أعوام، فإنه كثيراً ما يشمل نظام المدارس العامة، مع التركيز على التعليم وليس على الرعاية. وقد تكون هذه الخدمات المقدمة في مرحلة ما قبل سن المدرسة مُمولة من القطاع العام أو القطاع الخاص، مع تفاوت نسبة العام إلى الخاص فيما بين البلدان.

٢٣ - أما استحقاقات الأطفال، من قبيل البدلات النقدية، التي تهدف إلى تغطية نفقات رعاية الطفل، فهي تؤدي دوراً متنامياً بوصفها طريقة لدعم الموازنة بين العمل والحياة الأسرية في البلدان المتقدمة النمو وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والأساس المنطقي لتلك الاستحقاقات هو أنها تُتيح للوالدين حرية اختيار طريقة الرعاية المقدمة إلى الأبناء. ويمكن أيضاً الحصول عليها في شكل أجر يقدم إلى من يختار البقاء بالمتزل من الوالدين والذي يكون عادة الأم، ولذلك يتصور الكثيرون هذا الاستحقاق على أنه تفضيل لرعاية الطفل من جانب الأم.

مسائل خاصة تتعلق بصنع السياسات المتصلة بالأسرة في البلدان النامية

التنوع الثقافي والأعراف

٢٤ - في بعض البلدان النامية، يمكن أن تكون عملية وضع سياسة وطنية شاملة فيما يتعلق بالأسرة عملية معقدة بسبب عدم التجانس الاجتماعي. فقد يكون هناك تنوع ثقافي كبير فيما بين المناطق، وبين الأماكن الريفية والحضرية، وفيما بين الطبقات الاجتماعية، وفيما بين الطوائف الدينية والعرقية المختلفة. وتتفاوت البلدان من حيث تعددها الثقافي ومناطقها الجزئية، التي قد توجد فيها اختلافات فيما يتعلق بمستوى إلمام الإناث بالقراءة والكتابة، ومتوسط السن عند الزواج، ومعدل حالات فسخ الزواج، وحجم الأسرة والأسر المعيشية، ومعدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة، والممارسات الزوجية، والعلاقات بين الجنسين، وهيكل السلطة داخل الأسرة.

٢٥ - وقد تكون الحواجز التي تحول دون وضع سياسة وطنية في مجال شخصي كمجال الأسرة، حواجز معقدة وقد تكون تكوّنت على مدى بضعة قرون. وبوجه خاص، قد تنظر فئات الأقليات بعين الريبة إلى المبادرات الرامية إلى صياغة سياسة وطنية، بحيث قد ترى فيها محاولة لإرغامها على التخلي عن تقاليد سائدة لديها منذ زمن طويل. وقد يُفسّر ذلك أيضا على أنه تدخل زائد من الدولة في مجال الأسرة، مما قد يثير معارضة بعض الجماعات.

٢٦ - ويتسم العديد من التقاليد والأعراف الأسرية السائدة منذ زمن طويل بإيجابية كبيرة بحيث تُفضي إلى إيجاد أسر قوية وداعمة. ومع ذلك قد توجد أيضا على أعراف وممارسات أسرية ضارة تُلحق أذى بأفراد الأسرة وتنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى، وزواج الأطفال، والعنف الجنساني، وإيذاء الأطفال أو التخلي عنهم. وفي مثل هذه الحالات، يكون التحدي الأول هو التصدي للعرف الضار من خلال وضع سياسة أو قانون صريحين بشأن الأسرة. وتشمل التحديات اللاحقة لذلك زيادة الوعي ولا سيما في المناطق النائية وتنفيذ أو إنفاذ تلك السياسة أو ذلك القانون.

الموارد والتعليم وبناء القدرات

٢٧ - في كثير من البلدان النامية، لا ترصد إلا موارد مالية قليلة لصياغة السياسات المتصلة بالأسرة وتنفيذها، وقد لا تحظى تلك السياسات بنفس درجة الأولوية أو قد لا يكون لها طابع الاستعجال كغيرها من السياسات من قبيل سياسات القضاء على الفقر أو التنمية الاقتصادية.

٢٨ - وكثيرا ما يكون التعليم في مجال مسائل الأسرة ولا سيما السياسات المتصلة بالأسرة، محدودا جدا. وبالرغم من أنه قد توجد في الجامعات أقسام لتعليم الخدمة الاجتماعية، فلا توجد عادة البرامج التي تُركز على الأسرة من قبيل الدراسات المتعلقة بالأسرة أو علم النفس الأسري أو برامج تقديم المشورة للأسر، مما يؤدي إلى نقص في عدد الدارسين والممارسين المحليين في مجال الأسرة.

٢٩ - ولكي يتسنى بناء القدرات في هذا المجال، يمكن إدخال التعليم في مجال الحياة الأسرية في مستويات دراسية مختلفة من قبيل الجامعات والمدارس الثانوية والمراكز المجتمعية والمستشفيات لإعداد موظفين مؤهلين قادرين على توفير الخدمات الاجتماعية الأسرية. وفي هذه الحالة تركز تلك الخدمات على العلاقات الأسرية والزواج، والوالدية. كما يمكن توفير خدمات إسداء المشورة في مرحلتها ما قبل الزواج وأثناء الزواج وتكوين أفرقة دعم لتعزيز نوعية الحياة الزوجية والوالدية، ومهارات تسوية النزاعات على نحو فعّال والمعرفة المتعلقة

بالإدارة المالية. ويمكن للمجتمع الدولي أيضا أن يقوم ببذل المزيد من الجهود لخلق إمكانية الوصول إلى التدريب في مجال السياسات المتعلقة بالأسرة لمسؤولي الحكومة أو توفيرها لهم.

الأسر والتشرد والهجرة الدولية

٣٠ - يتضرر العديد من البلدان النامية بالتشرد والهجرة، اللذين يحدثان من آثارا ظاهرة بشكل واضح في الأسر. ويحدث التشرد بشكل واضح عادة نتيجة لإحدى الشدائد. فالأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية في تزايد وأمد التراعات يطول على نحو متواصل، مما يُسفر عن أعدادا كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا وعبر الحدود واللاجئين. وقد أصبحت الهجرة بحثا عن العمل إلى نمط للحياة بشكل متزايد، وقد سُجِّل ما يقرب من ٢٠٠ مليون مهاجر دولي على الصعيد العالمي^(٤). وإذا أُضيف إلى ذلك المهاجرون داخليا يصبح العدد أكبر كثيرا. وسواء تعلق الأمر بتشرد أو هجرة أحد أفراد الأسرة الواحدة أو الوحدة الأسرية كلها، يمكن أن يؤدي الفصل بين أفراد الأسرة إلى آثار نفسية وتكاليف اجتماعية كبيرة. وفي بعض البلدان، يعيش عدد كبير من الأطفال بعيدا عن أحد الوالدين أو كليهما، بسبب العمل في الخارج.

باء - إدراج منظور يتعلق بالأسرة في عملية تعزيز الحماية الاجتماعية

٣١ - تؤدي الحماية الاجتماعية دورا جوهريا في تحقيق التنمية الاجتماعية. وترتبط المادة ١٦-٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل مباشر بين الحماية الاجتماعية والأسرة: "الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة".

٣٢ - وقد تناولت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠١ الموضوع ذي الأولوية "تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من حالات الضعف في عالم يتحول إلى العولمة"^(٥). وأقرت اللجنة، في قرارها ١/٣٩، بالحاجة إلى زيادة التحليل والبحث وتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بموضوع تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من حالات الضعف في عالم يتحول إلى العولمة (انظر E/2001/26- الفصل الأول). ومن ثم فإن من الأهداف الهامة للتنمية الاجتماعية دراسة

(٤) انظر "الاتجاهات في إجمالي عدد المهاجرين: تنقيح عام ٢٠٠٥"، الصفحة ١، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان.

(٥) انظر تقرير الأمين العام E/CN.5/2001/2، وتقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠١، الفصل الرابع عشر، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.IV.S.

الحماية الاجتماعية في السياق المحدد المتمثل في السياسات المتصلة بالأسرة وإدماج منظور يتعلق بالأسرة في نُظم الحماية الاجتماعية. ويكتسي هذا الهدف أهمية خاصة في تحقيق رفاه الأسر خلال فترات الضيق الاجتماعي والاقتصادي من قبل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

الحماية الاجتماعية والسياسات المتصلة بالأسرة

٣٣ - قد يُنظر إلى الحماية الاجتماعية على أنها نهج صريح تخفيف نواحي ضعف الأفراد وضمنا للأسر، أو ما يتعرضون له من أخطار، أو تخفيضها أو تقليل شدتها أو التصدي لها. ويمكن أن تُفهم بصفة عامة على أنها مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تضطلع بها المجتمعات استجابة لمختلف الطوارئ لتعويض تخفيضات الدخل أو عدم توفر فرص العمل وتزويد السكان بخدمات الرعاية الصحية والإسكان وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية^(٦). وكثيرا ما يُنظر إلى الحماية الاجتماعية في سياق المساعدة الاجتماعية التي تشمل الإجراءات العامة التي تهدف إلى نقل الموارد إلى المجموعات التي تُعتبر مستحقة لها بسبب الحرمان؛ وكذلك التأمين الاجتماعي المُمول من التبرعات، حيث يحمي الأفراد أو الأسر أو الأسر المعيشية أنفسهم من المخاطر بتجميع الموارد مع عدد أكبر من الأشخاص المعرضين لحالات مماثلة.

٣٤ - وترتبط السياسات والنظم المتعلقة بالحماية الاجتماعية بالسياسات المتصلة بالأسرة ارتباطا شديدا. وتقليديا تشكل القرابة والأسرة النظام الأساسي للحماية الاجتماعية. أما في الوقت الراهن فإن الدولة في بعض البلدان تتولى قدرا كبيرا من المسؤولية عن توفير الحماية الاجتماعية، في حين أن الأسرة في بلدان أخرى ما زالت تؤدي العديد من مهام الحماية الاجتماعية من قبيل توفير الرعاية إلى أفراد الأسرة المسنين. وقد تكون سياسات الحماية الاجتماعية موجهة خصيصا للأسر، ومن ذلك المساعدة المقدمة إلى الأسر التي لديها أطفال أو قد تكون تلك السياسات مرتبطة ارتباطا مباشرا بالأسرة مثل سياسات حماية الأطفال من الإيذاء الأسري. وتؤثر أيضا سياسات أخرى للحماية الاجتماعية من قبيل نُظم استحقاقات البطالة والمعاشات التقاعدية، على الأسر بصفة غير مباشرة.

٣٥ - وبناء عليه يوصى بأن تأخذ عملية صياغة وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية وخطط التنمية الطويلة الأجل، في اعتبارها بشكل تام الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية - اقتصادية رئيسية للمجتمع. ويوصى أيضا بمواءمة سياسات الحماية الاجتماعية مع السياسات الداعمة

(٦) انظر منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.IV.S، تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠١، الفصل الرابع عشر.

للأسرة في جميع المجالات والجوانب بما في ذلك الصحة والتعليم والإسكان والتقاعد ودعم الدخل والأمن الغذائي.

٣٦ - وفي العديد من البلدان النامية، تمارس نسبة كبيرة من السكان الأعمال الحرة في الأرياف والحضر، وهي بذلك توجد خارج أي نظام رسمي للحماية الاجتماعية. ويشكل توفير الحماية الاجتماعية الرسمية والعامّة الفئات المُستبعدة تقليدياً، تحدياً. وفي السنوات الأخيرة، شهدت البرامج التي تغطي الطوارئ الاجتماعية القصيرة الأجل والطويلة الأجل طفرة في الاهتمام بها من جانب البلدان المتقدمة النمو وفيما بين الوكالات المانحة. وقد نتج هذا جزئياً عن الخبرات في أمريكا اللاتينية فيما يتصل بالتحويلات النقدية المشروطة التي كثيراً ما يكون مركزها الأسرة، وخبرات العديد من البلدان الأفريقية في مجال الرعاية المتبادلة فيما بين الأجيال، التي تكون الأسرة محوراً هي أيضاً، وذلك في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٧ - إلا أنه في الوقت نفسه سُجِّل تخفيض إجمالي في الإنفاق الاجتماعي العام في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بحد سواء خلال الثلاثة عقود الماضية في سياق السياسات الرامية إلى تعزيز التحرر الاقتصادي وخفض التدخلات الحكومية. وقد أدت هذه التخفيضات في الإنفاق وما نجم عنها من ضغوط على التمويل العام إلى تضيق نطاق الحماية الاجتماعية فضلاً عن توفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك تقديم الخدمات الأسرية، مما أدى إلى إحداث آثار سلبية على رفاه الأسرة.

الأطفال والأسر والحماية الاجتماعية

٣٨ - لا يزال الأطفال في العديد من البلدان يشكلون إحدى أضعف فئات المجتمع. وهم يشكلون أيضاً نسبة كبيرة من السكان في البلدان النامية. والأطفال يمثلون بشكل مفرط في أوساط الفقراء في حين تتفاقم تبعات الفقر والاستبعاد الاجتماعي على البنات والأطفال المعوقين وأطفال الطوائف المهمّشة. وبشكل عام، ليس للأطفال رأي في الصغر، وهم يعتمدون على ذويهم وأسرهم بشكل أساسي.

٣٩ - وفي كثير من الأحيان لا توجد هيئات رقابة لحماية حقوق الطفل، وتميل الخدمات الاجتماعية لدعم الأسرة إلى أن تكون مجزأة. ويمكن أن تترتب على إهمال الأطفال في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والرعاية تبعات لا يمكن عكس اتجاهها. وفي ضوء هذه

المعلومات الأساسية، ترد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يُسترشد بها في إقامة حماية اجتماعية مراعية للطفل فيما يلي^(٧):

- (أ) عمل ترتيب خاص للوصول إلى أكثر الأطفال ضعفا واستبعادا، بمن فيهم الأطفال المحرومون من الرعاية الأبوية والأطفال المهمّشون داخل أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية بسبب نوع الجنس أو الإعاقة أو الأصل العرقي أو غير ذلك من العوامل؛
- (ب) التدخل في أقرب وقت ممكن عندما يكون الأطفال معرضين للخطر، من أجل منع إصابتهم بعلّة أو ضرر لا يمكن معالجتهما؛
- (ج) معالجة مواطن الخطر والضعف لدى الأطفال المتعلقة تحديدا بالسن ونوع الجنس؛
- (د) الإقرار بأن الأسر التي تربي أطفالا تحتاج إلى الدعم.

نوع الجنس والأسر وسياسات الحماية الاجتماعية

٤٠ - تؤدي المرأة دورا مركزيا في الأسرة. وتساهم في الاضطلاع بجميع الوظائف الأسرية، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، تأسيس الأسرة، والدعم الاقتصادي، وتربية الأطفال، وتقديم العناية لأفرادها. كما تصون وحدة الأسرة وتقوم برعاية المرضى فيها، وتضطلع بدور رئيسي في تأمين الغذاء وهي، بصفة عامة، الدعامة الأساسية للأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية. ومن المهم أن تقرّ خطط الحماية الاجتماعية وبرامجها بدور المرأة المركزي في الأسرة وأن تسعى إلى تقديم الدعم الكامل للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٤١ - بيد أن العديد من النساء قد يقعن في حالة تناقض إذ إن الطابع الأبوي لمجتمعهن، بعد عملهن الشاق لرعاية أسرهن وحمايتها طيلة العمر، لا يعاملهن بالتساوي مع الرجل على صعيد الحماية الاجتماعية عندما يحتجن إلى المساعدة سواء من المؤسسات غير الرسمية أو النظم الرسمية. وهنّ يواجهن الكثير من التحديات المتصلة بعدم مساواتهن بالرجال، بما في ذلك الأعراف المحلية والمؤسسات القانونية التي كثيرا ما تميز ضد ملكية النساء للأراضي

(٧) انظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "تعزيز الحماية الاجتماعية المراعية للطفل"، مشروع البيان المشترك (المقرر إصداره في عام ٢٠٠٩) للحكومات والمنظمات الدولية وهيئات الأبحاث المعنية بالتنمية الاجتماعية وحقوق الطفل، حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نيويورك، بالصيغة الواردة في Gabrielle Koehler، الحماية الاجتماعية والبلدان النامية: صورة من جنوب آسيا ورقة أعدت لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بـ "السياسات المتصلة بالأسرة في عالم متغير: تعزيز الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال"، المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الدوحة.

والموارد وسيطرتهن، وإمكانية الوصول إلى العمالة والتعليم والخدمات العامة؛ وذلك فضلا عن القدر غير المتناسب من آثار العنف العائلي.

٤٢ - ويشكل العنف القائم على نوع الجنس مصدر قلق كبير على صعيد السياسات المتصلة بالأسرية والحماية الاجتماعية. ويتمثل أحد التحديات الكبرى في تغيير مواقف الأسر والمجتمعات المحلية المتمسكة بالممارسات الثقافية المشتملة على أعمال عنف ضد البنات والنساء، مثل الزواج المبكر أو إيذاء الأزواج لزوجاتهن. وتقع على الحكومات مسؤولية أساسية في قيادة تغيير المواقف إزاء التقاليد التي تعزز إخضاع الرجل للمرأة وتعزز التمييز بين الجنسين والممارسات التي تضر بصحة النساء والفتيات ورفاههن.

الأسر المتضررة بالمهجرة والتشرد

٤٣ - يركز العديد من السياسات التي تتناول الهجرة على الجوانب الاقتصادية ومسائل الحماية القانونية في البلدان التي تستقبل المهاجرين. ولا يوجّه عادة قدر كبير من الاهتمام إلى الأثر النفسي - الاجتماعي الذي تخلفه الهجرة على الأسر والدعم الذي تحتاجه للتكيف مع هذه الظاهرة. ويتعين وضع سياسات لدعم الأسر والأطفال المهاجرين، عن طريق إعداد البرامج التي توفر معلومات عن الهجرة لمساعدة الأسر - من يهاجر من أفرادها ومن يبقى - على مواجهة التحديات التي تطرحها الهجرة، وكذلك توفير الدعم الفردي والجماعي للأطفال والآباء والأجداد وغيرهم من مقدمي الرعاية الأسرية.

٤٤ - وإضافة إلى ذلك، قد لا يستوفي المهاجرون وأسرهم من البلدان النامية شروط الاستفادة من الحماية الاجتماعية أو غيرها من الخدمات المقدمة للأسر في البلدان المضيفة، وعادة لا يحصلون على التأمين الصحي أو استحقاقات معاش الشيخوخة أو هم يواجهون عقبات تتعلق بإمكانية تحويل استحقاقات المعاشات التقاعدية الخاصة بهم، مما يتركهم في موقف ضعيف إلى حد بعيد. ونظرا لنطاق وحجم مسألة الحماية الاجتماعية للمهاجرين وأسرهم، وخاصة بالنسبة للاجئين والأشخاص/الأسر من المشردين داخليا، فهي تشكل مسألة ملحة متعلقة بالسياسات.

جيم - الاستثمار في التضامن بين الأجيال داخل الأسر والمجتمعات المحلية

٤٥ - شكل تعزيز التكامل الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. وقد التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أثناءه، في جملة أمور، بتوطيد أركان المؤسسات التي تعزز التكامل الاجتماعي، مع الإقرار في هذا السياق بالدور المركزي للأسرة، وتوفير بيئة تكفل لها الحماية والدعم. ومن

الجوانب الهامة للتكامل الاجتماعي، يُذكر الإدماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، التي غالباً ما تكون مترابطة فيما بينها.

٤٦ - وتنص خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢^(٨)، التي اعتمدت في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التابعة للأمم المتحدة، على أن التضامن بين الأجيال على جميع المستويات - في الأسر والمجتمعات المحلية والدول - أمر جوهري لتحقيق مجتمع لجميع الأعمار. وبرغم التنقل الجغرافي وغيره من ضغوط الحياة المعاصرة التي تباعد بين الناس، يحافظ السواد الأعظم منهم في جميع الثقافات على علاقات وثيقة بأسرهم طيلة حياتهم. وتسير تلك العلاقات في كلا الاتجاهين، إذ إن المسنين يقدمون غالباً مساهمات مالية كبيرة ويسهمون أيضاً في تعليم الأحفاد وغيرهم من الأقرباء ورعايتهم. ولذا فإن خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة تشمل هدفاً واضحاً يتمثل في تعزيز التضامن من خلال المساواة والمعاملة بالمثل بين الأجيال^(٩).

٤٧ - كما أن العلاقات بين الأجيال تتصل بالسياسات المتعلقة بالشباب أيضاً، وقد أُدرجت كواحدة من المسائل الخمس الإضافية في ملحق برنامج العمل العالمي للشباب الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧. (انظر قرار الجمعية العامة ١٢٦/٦٢، المرفق) ويذكر الملحق أن اتجاهات العولمة والتنمية ما فتئت تؤدي إلى نشوء حالات منعزل فيها الكثير من الشباب عن أسرهم، وقد يترك فيها المسنون، بسبب الهجرة، دون الدعم التقليدي الذي توفره الأسر أو دون موارد مالية كافية. وبينما يفقد المسنون فرص تلقي الدعم من أفراد أسرهم الأصغر سناً، كذلك يفقد الشباب أيضاً فرص الاستفادة من معارف أفراد أسرهم الأكبر سناً وتوجيهاتهم.

٤٨ - وغالباً ما يعتبر الباحثون في مجال التضامن بين الأجيال أن الترابط بين الأجيال خلال دورة الحياة يمكن تحليله على مستويين^(١٠):

(أ) على المستوى الاجتماعي الكلي فيما بين الفئات العمرية أو مجموعات المناصرين التي تنتمي إلى أحداث أو حالات وطنية وعالمية معينة؛

(٨) تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

(٩) المرجع نفسه، الفصل الثاني، الفقرة ٤٤.

(١٠) Vern L. Bengtson, and Petrice S. Oyama, "Intergenerational solidarity and conflict: What does it mean and what are the big issues?" ورقة أعدت لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن "التضامن بين الأجيال: تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية"، المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نيويورك.

(ب) على المستوى الاجتماعي الجزئي داخل الأسر فيما بين الأجداد والآباء والأحفاد. وتشمل العلاقات بين هذه الأجيال العلاقات القائمة بين أعضاء الأسرة النواة والأسرة الموسعة من قبيل العمات والحالات والأعمام والأخوال وأبناء العم والأخوة.

٤٩ - والأسرة، بصفاتها أبسط المؤسسات الاجتماعية، هي الهيكل الاجتماعي الطبيعي والأساسي الذي ينشأ ويتعزز فيه التضامن بين الأجيال. وهي تمثل المجموعة الأولى التي ينضم إليها المرء عند الولادة، وتبقى الروابط الأسرية ذات أهمية أساسية على مدى الحياة. وأول علاقة بين الأجيال هي، في الواقع، العلاقة بين الآباء والأبناء.

٥٠ - وخلال العقود القليلة الماضية، حدثت تغييرات هامة في السلوك الديمغرافي لها أثر في العلاقات فيما بين الأجيال وفي مجرى حياة أفراد الأسرة، وتشمل ما يلي: انخفاض معدلات الخصوبة؛ وازدياد الولادات خارج إطار الزواج؛ وارتفاع سن الزواج؛ واتساع نطاق انتشار العزوبة والطلاق؛ وزيادة السن التي يترك فيها الأبناء ذويهم؛ وازدياد عدد الأطفال الذين يعيشون مع واحد من الوالدين، وازدياد عدد المسنين الذين يعيشون لفترة أطول وبشكل مستقل على حد سواء؛ وازدياد عدد الأسر المتضررة من الهجرة.

٥١ - أدت التغييرات في أنماط تكوين الأسرة وتفككها وتنوع الأسر المعيشية، في معظم البلدان، إلى قيام هياكل أكثر تعقيدا وتنوعا على صعيدي الأسرة والأسرة المعيشية. ويمكن لهذا التنوع أن يؤدي إلى عدم التيقن في العلاقات والتوقعات فيما بين الأجيال، وأن يخلف آثارا محددة على تعاقب الأدوار أثناء جميع مراحل الحياة، كدور الجد والجددة ومرحلة التقاعد. ويتسم التنظيم الهيكلي للأسرة بأهمية حاسمة بالنسبة لأولئك الذين هم في مرحلة منتصف العمر، فهذه مرحلة في الحياة يُرجح أن يؤدي فيها الأفراد أدوارا متعددة فيضطلعون بدور الوالد والعامل والمعيّل أو المشارك في الإعالة ومقدّم الرعاية للمسنين.

٥٢ - وكنتيجة لزيادة العمر المتوقع سيعيش بعض الأفراد لفترات أطول ضمن أسر تشمل ثلاثة أو حتى أربعة أجيال، في حين يعني تدني معدلات الخصوبة والتأخر في الوالدية أن آخرين قد لا يصبحون قط أفراد أسر متعددة الأجيال من هذا القبيل.

٥٣ - وثمة مجال آخر للتغير المتصل بزيادة العمر المتوقع هو النمو غير المسبوق في عدد المسنين ونسبتهم إلى سائر الفئات العمرية في معظم بلدان العالم، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر. وتزايد نسبة البالغين ٦٠ عاما أو أكثر بمعدل أسرع منه في أي فئة عمرية أخرى. كما تزداد ضمن هذه الفئة مجموعة "أكبر المسنين سنا".

٥٤ - ومع أن شيخوخة السكان ليست مشكلة بحد ذاتها، فإنها تستتبع تغيير التوازن بين المسنين والشباب في المجتمع وصعوبة في إرساء علاقة بين الأجيال تقوم على مبدأي التآزر والشمولية وذلك على صعيد الأسر الجزئي وعلى صعيد المجتمعات الكلي.

٥٥ - ويعني ارتفاع العمر المتوقع للمسنين أيضا أن عدد الواهنين الآخذ في الازدياد منهم سيحتاج إلى المزيد من الرعاية والدعم. ويمثل تولي الأبناء البالغين رعاية آبائهم المسنين مشكلة اجتماعية كبرى لأن الأسر في المجتمعات الحديثة ما زالت مصدر الرعاية والدعم الرئيسي للمسنين. وقد خصص عدد من الحكومات مخصصات في ميزانياتها لتغطية الاستحقاقات النقدية والخدمات التي تستهدف الأسر التي ترعى فردا مسنا. وفي الوقت نفسه، يلزم أيضا اعتماد تدابير تتعلق بالسياسات للحيلولة دون قيام أفراد الأسرة أو مؤسسات الرعاية بإيذاء المسنين أو إهمالهم.

٥٦ - وفي ضوء هذه التغيرات وفي سياق الأزمات الراهنة، قد تكون الصلات بين الأجيال بين أفراد الأسرة الواحد أكثر أهمية اليوم منه في الماضي. ومن الضروري زيادة استكشاف الكيفية التي يمكن بها تعزيز التضامن بين الأجيال عن طريق العمل العام. وثمة سؤال رئيسي هو ماهية الدور الذي سيقوم به المجتمع، من خلال ما يقدمه من خدمات اجتماعية وحماية اجتماعية، في تعزيز العلاقات بين الأجيال على صعيد الأسرة.

الترتيبات المعيشية التي تشمل أجيالا متعددة والتحويلات المالية فيما بين الأجيال

٥٧ - تتمثل إحدى وسائل ملاحظة ديناميات العلاقات الأسرية بين الأجيال وكيفية تغيرها مع الزمن في رصد الاتجاهات التي تسم الترتيبات المعيشية التي تشمل أجيالا متعددة والتحويلات المالية فيما بين الأجيال. والأسر المعيشية المتعددة الأجيال، التي يعيش فيها المسنين في محيط مؤلف من ثلاثة أجيال، منتشرة في أجزاء عديدة من العالم، ولا سيما في آسيا. لكن تلك الترتيبات المعيشية بدأت تشهد انحسارا في بضعة العقود الماضية^(١١).

٥٨ - وفي بلدان عديدة، ولا سيما تلك التي تشهد تنمية سريعة، تبدلت مصادر دخل المسنين إلى حد بعيد. وما فتئت نسبة كبار السن الذين يتلقون استحقاقات المعاشات التقاعدية الحكومية تتزايد بمرور الزمن وكذلك عدد الأشخاص القادرين على الاعتماد على مدخراتهم الخاصة أو الذين يتقاعدون في وقت متأخر، بينما تراجع وت وفقا لذلك نسبة الذين يتلقون دعما ماليا من أولادهم.

(١١) انظر "الترتيبات المعيشية للمسنين، ٢٠٠٦، في جميع أنحاء العالم"، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان.

٥٩ - وتؤثر هذه التحولات الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية على نمط التحويلات المالية فيما بين الأجيال في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، وعلى الطريقة التي تجري بها. وما فتئ صافي نصيب الفرد من التحويلات إلى المسنين يتغير من حيث تكوينه: حيث يتزايد صافي نصيب الفرد من التحويلات الحكومية إلى المسنين، وعلى النقيض من ذلك تتراجع الأهمية النسبية لصافي نصيب الفرد من التحويلات العائلية من الشباب إلى المسنين. وتبين هذه النتائج فيما يبدو أن المسنين يعتمدون بشكل متزايد على التحويلات الحكومية، وبالدرجة الأولى على المعاشات التقاعدية للشيوخوخة وخدمات الرعاية الطبية، من أجل دعم تقاعدهم.

٦٠ - وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أنه في أوقات الشدة الاقتصادية، ما فتئ المسنون الأصغر نسبيًا (الذين هم في الستينات أو أوائل السبعينات) يوفرون مساعدة مالية إلى أولادهم و/أو أحفادهم البالغين. وقد لوحظت هذه الظاهرة في العديد من البلدان، بما يشمل البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتوحي، على ما يبدو، بأن التحويلات الأسرية يمكن أن تكون أكثر مرونة واستجابة من التحويلات الحكومية في مجابهة الصدمات الاقتصادية الواسعة النطاق. وتظهر أيضا أن مستوى التضامن بين الأجيال من جانب الوالدين المتقاعدين إزاء أولادهم البالغين قوي جدا. وفي بعض البلدان، يضطلع المسنون الذين يعتمدون بشكل متزايد على معاش تقاعدي حكومي ثابت ومأمون بدور جوهري في توفير الدعم المالي - والتضامن بين الأجيال - لأولادهم وأحفادهم البالغين عندما يحتاجون لذلك.

٦١ - ولئن كان من السابق جدا لأوانه قياس أي آثار مماثلة أو استخلاص أي استنتاجات موازية من الأزمتين المالية والاقتصادية الراهنتين، فإن ثمة مسألة ذات صلة وهي شكل نظم المعاشات التقاعدية. ففي بعض البلدان، تم هناك تحول من نظام المعاش التقاعدي ذي الاستحقاقات المحددة إلى نظام محدد الاشتراكات، حيث يكون الفرد مسؤولا عن إدارة جزء كبير من استثماراته التقاعدية. وقد كان للتراجع الكبير في سوق الأسهم جراء الأزمة المالية آثار كبرى على الموارد المالية للمعاشات التقاعدية للمسنين في هذه البلدان، وهذا ما من شأنه أن يترك أثرا على ديناميات العلاقة بين الأجيال المتصلة بالتحويلات المالية فيما بين الأجيال.

الشيخوخة الفاعلة في الأسرة والمجتمع

٦٢ - يحتاج تعزيز العلاقة القائمة على الانسجام بين التنمية من جهة، وشيخوخة السكان من جهة ثانية، إلى سياسة عامة تشجع بناء قدرات المسنين وتعزيز الفرص المتاحة أمامهم

للإسهام في المجتمع. يجب أن يتواصل ذلك من خلال تشجيع الشيخوخة الفاعلة، التي تتألف من أعمدة ثلاثة: صحة المسنين، ومشاركتهم، وأمنهم. وهذا يقوم على فرضية عامة أن الشيخوخة الفاعلة ستمكّن المسنين من المشاركة في المجتمع شرط أن يوفر لهم الدعم، ولا سيما من جانب الأجيال التي تصغرهم سنا. وتعتمد الشيخوخة الفاعلة على تحسين الصحة ونوعية الحياة طوال مراحل عمر الفرد، بدءا من الطفولة.

٦٣ - وعليه، فإن الصلات القائمة بين الشيخوخة الفاعلة والتضامن بين الأجيال لا تقتصر قط على الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي للمسنين. ونظرا إلى أن الشيخوخة الفاعلة تعزز نوعية حياة شخص مسن، فقد يستفيد أفراد أسرة هذا الشخص أيضا. وبقدر ما تساعد الشيخوخة الفاعلة المسنين على التمتع بتحسين صحتهم ورفاههم، فإن احتياجاتهم من الرعاية والدعم من جانب أفراد الأسرة الذين يصغروهم سنا قد تنخفض، بينما تزداد قدرتهم على مواصلة الإسهام في حياة الأسرة.

٦٤ - ولا تركز الشيخوخة الفاعلة بالضرورة على تمديد فترة الحياة العملية للمسنين، وإنما على توفير الخيارات والفرص لهم للمشاركة والتفاعل، بما يشمل مواصلة العمل بمستوى مخفّف من الساعات أو لتقديم الإرشاد للعاملين معهم من الذين يصغروهم سنا في مكان العمل، أو لبدء عمل مهني آخر في مجال يثير اهتمامهم، أو الاضطلاع بالأعمال الطوعية.

٦٥ - ولإنشاء مراكز للشيخوخة الفاعلة حيث يمكن للشباب والمسنين أن يلتقوا، ويتفاعلوا ويعملوا معا أهمية بالنسبة لتعزيز العلاقات والتضامن فيما بين الأجيال من خلال الأنشطة المشتركة، وتعزيز نوعية الحياة للمسنين، وكذلك بالنسبة لمنع الاستبعاد الاجتماعي. ويوصى بالتالي بتعزيز التضامن فيما بين الأجيال من خلال المبادرات التي تبني الشراكات وتقيم التعاون بين منظمات الشباب والمسنين، ومن خلال قيام المدن والمجتمعات المحلية، بما في ذلك المراكز الزراعية في المجتمعات الريفية، بإطلاق مبادرات ملائمة للمسنين.

ثالثا - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني بشأن المسائل المتصلة بالأسرة

٦٦ - كما أشير إليه في الفقرة أعلاه، أحالت الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٦٢ عدة مسائل إلى الحكومات. ويرد أدناه موجز بالردود الوطنية.

٦٧ - في الجزائر، سنّ قانون مدني وإداري جديد في شباط/فبراير ٢٠٠٨، يُعنى بالأسرة، ولا سيما مسائل الزواج، والطلاق، وصون مصالح القاصرين. وتشمل التدابير الأخرى المعتمدة مؤخرا تنصيب مجلس وطني للأسرة في عام ٢٠٠٧؛ ووضع الصيغة النهائية، في عام ٢٠٠٨، لخطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية بشأن الأسرة؛ والاستراتيجية الوطنية

لإدماج المرأة والنهوض بها (٢٠٠٨-٢٠١٣)؛ وخطّة العمل الوطنية من أجل الطفل (٢٠٠٨-٢٠١٥) بدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٦٨ - واستضافت النمسا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مؤتمر وزراء مجلس أوروبا المسؤولين عن شؤون الأسرة، بشأن موضوع "السياسات العامة التي تدعم الرغبة في إنجاب الأطفال: العوامل المجتمعية والاقتصادية والشخصية". وعلاوة على ذلك، سيقدّم إلى البرلمان في حريف عام ٢٠٠٩ تقرير النمسا الخامس عن الأسرة لعام ٢٠٠٩، وهو تقرير بحثي شامل يصدر كل ١٠ أعوام. ويهدف التقرير إلى توفير نتائج البحوث بشأن حالة الأسر والتحديات التي ينبغي تناولها من خلال السياسات المتصلة بالأسرة.

٦٩ - وفي أذربيجان أضيفت في آذار/مارس ٢٠٠٩، مادة في الدستور من أجل توسيع نطاق حماية حقوق الأطفال وإقامة مجتمع مؤات بدرجة أكبر للأطفال وذلك بعد إجراء استفتاء. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، شملت أولويات السياسات الأساسية المتعلقة بالأسرة تعزيز الحماية الاجتماعية فيما بين الأمهات والأطفال، بما في ذلك خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، وأحكام قانونية لتسهيل عملية التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية للمرأة.

٧٠ - وللدرازيل عدة برامج متعلقة بالأسرة. ويساعد برنامج "Bolsa Familia" الأسر التي تعاني من الفقر من خلال تحويلات نقدية مرهونة بشروط من قبيل مواظبة الأطفال على الدراسة، وتحصينهم؛ ويسهم برنامج المساعدة المتكاملة للأسرة في الوقاية من الأخطار الاجتماعية ومكافحتها، وتقديم الخدمات للأسر عن طريق المراكز المرجعية للرعاية الاجتماعية؛ ويوفر برنامج صحة الأسرة مساعدة شاملة في مجال الرعاية الصحية للأسر على يد أفرقة من الأخصائيين الصحيين؛ وقد مكّن برنامج مكافحة العنف المنزلي والأسري من اعتماد قانون في عام ٢٠٠٦ لإنفاذ أشكال الحماية القانونية ضد العنف المنزلي.

٧١ - وفي شيلي، أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٠ المؤسسة المعنية بالعائلة، وهي مؤسسة خاصة لا تستهدف الربح، من أجل تعزيز الأسر وتحسين نوعية الحياة لها. ولهذه المؤسسة ١٥ مركزاً أسرياً في أنحاء البلد توفر التعليم والتدريب، وتسهل مشاركة الأسر والمجموعات الطائفية في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية. وخلال الاحتفال باليوم الدولي للأسرة لعام ٢٠٠٩ في شيلي كان شعار الاحتفال "لا للعنف ضد المرأة"، كما تعهد رجال من خلفيات مختلفة بالانخراط في الحملة الرامية إلى وضع حد للعنف ضد المرأة.

٧٢ - واتخذت حكومة كولومبيا، مع المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة، مجموعة من التدابير المشتركة. وهي تشمل تكثيف خطة المعهد للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ من أجل تحسين ظروف

الأسر والأطفال والمراهقين، وتنفيذ البرامج التي تعزز تغذية الأطفال الصغار، وتوفير الأمن الغذائي للمسنين، وزيادة قدرة المعهد على الوصول إلى منتفعين محتملين. وخلال عام ٢٠٠٩، سينشئ المعهد وحدات متنقلة متخصصة من أجل معالجة النساء اللواتي وقعن ضحية للعنف الجنسي أو الأسري.

٧٣ - وأطلقت فنلندا برنامج للسياسات من أجل رفاه الأطفال والشباب والأسر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على أساس الشعار الذي مؤداه أن الوالدية الفعالة المتوازنة هي الأساس لرفاه الأسر. ويجري حاليا إنشاء نموذج لمركز أسري من أجل توفير نظام للخدمات لدعم الأسر وتعزيز رفاه الأطفال والشباب. وترتكز السياسات المتصلة بالأسرة على دعائم ثلاث: مجتمع معني بشؤون الأطفال، وازدهار الأسر التي تشمل أطفالا، ومنع الاستبعاد الاجتماعي.

٧٤ - ونفذت اليونان عدة مبادرات لسياسات ترمي إلى الموازنة بين الحياة الأسرية والمهنية. وهي تشكل عدة أحكام مختلفة للإجازات العائلية المدفوعة وغير المدفوعة، التي تتفاوت مدتها وتمنح من أجل الزواج، والولادة، والأسر الوحيدة الوالد، ومتابعة الأداء المدرسي للأطفال، ورعاية الطفل المريض. وجرى مؤخرا جدا، في إطار اتفاق عمل جماعي لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، توسيع نطاق استحقاقات حماية الأسرة وتسهيل العمل لتشمل الكُفّل للأطفال.

٧٥ - وفي إندونيسيا، يقوم دعم الأسرة وحمايتها على استراتيجية شاملة لتمكين الأسر من إدارة أسرهم المعيشية ومن التحلي بالمرونة. وتدمج البرامج المعنية بالأسر ضمن برامج تنمية الموارد البشرية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهي تعنى بمساعدة الأسر فيما يخص شؤون الوالدية، وتنظيم الأسرة، وتوفير الدعم للمسنين وإدراج الدخل. ويولى اهتمام خاص بتمكين الأسر التي تعيش في حالة فقر، والأسر التي لديها أطفال دون الخامسة من العمر، وتلك التي لديها أولاد مراهقون وشباب.

٧٦ - وفي اليابان، اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ استراتيجية محددة الأولويات، تستدعي تنفيذ خطة تنسيق بين العمل والحياة الأسرية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أطلقت استراتيجية لإزالة قوائم الانتظار في دور الحضانة، وهي تشمل توسعا كبيرا في القدرة على تقديم خدمات رعاية الطفل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، سُنت تعديلات على القانون المعني بتدابير دعم نماء الجيل المقبل على سبيل التصدي للانخفاض السريع في معدل الولادات، وقد أُتخذ قرار لزيادة مكافحة هذا الانخفاض من خلال إصلاح النظام الضريبي.

٧٧ - وفي مالطة، تعمل وزارة السياسات الاجتماعية على تعزيز القدرات الوطنية من أجل تنفيذ ورصد السياسات المتصلة بالأسرة في مجال الرعاية النهارية للأطفال، ووكالات التبني

ووكالات كفالة الأطفال. وقد أسهمت في صياغة قانون التبني وقانون الكفالة، ووضعت معايير ومستويات قياسية لوكالات التبني والكفالة، وللرعاية النهارية للأطفال. وأجريت أيضا بحوث ومشاورات مع أصحاب المصلحة لدراسة مستويات الامتثال للمعايير الجديدة وتحديد العوائق ومعالجتها.

٧٨ - لقد حركت خطة بيرو الوطنية لدعم الأسرة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١١ السياسات العامة المتعلقة بالأسرة في كل قطاع من القطاعات الحكومية. كما أنشأت مديرية دعم الأسرة وتعزيزها، والتي قامت بتنظيم دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين بشأن المسائل المتصلة بالأسرة، وقدمت المساعدة التقنية لمكاتب الحكومات المحلية دعما للسياسات الرامية إلى تعزيز الأسرة، ونفذت برامج إذاعية تهدف إلى الحد من العنف الأسري، وخصصت أماكن للرضاعة الثديية في الشركات التجارية وعملت على تشجيع التوفيق بين العمل والحياة الأسرية.

٧٩ - ووسعت الفلبين سلطات اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بأسبوع الأسرة، ومهام اللجنة وعضويتها، وتُعرف اللجنة الآن باسم اللجنة الوطنية المعنية بالأسرة الفلبينية. ومن مسؤوليات اللجنة تنفيذ الخطة المتعلقة بالأسرة الفلبينية للعقد ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتشمل أنشطتها برامج التدريب والتثقيف في مجال تعزيز العلاقات الأسرية، وتشجيع إقامة مجتمعات محلية للأسرة، وزيادة الموارد المالية المتاحة للأسر الفقيرة، والقيام بالأبحاث في مجال خدمات الأسرة وبناء قدرات المنظمات التي تعمل مع الأسر.

٨٠ - واتخذت قطر عدة مبادرات جديدة بشأن الأسرة. فقد أنشئ على وجه الخصوص مركز جديد للأطفال المعوقين والأيتام وغيرهم من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن السياسات والتشريعات التي وُضعت في الآونة الأخيرة قانون جديد للأسرة صدر في عام ٢٠٠٦، وقرار بشأن توفير السكن للأسر صدر في عام ٢٠٠٧، كما أعيد النظر في السياسات المتعلقة بصحة المرأة والطفل وجرى تحسينها. ويقوم معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية بإجراء بحوث بشأن مسائل السياسات المتصلة بالأسرة، وقد عقد مؤخرا عدة حلقات دراسية وندوات واجتماعات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٨١ - أما جمهورية كوريا فقد سنت في عام ٢٠٠٨ "قانون المساواة في العمل والتوفيق بين العمل والأسرة"، الذي عزز حماية الأمومة وأدخل نظام إجازة الوالدية، وخفض ساعات العمل للسماح برعاية الوالدين للأطفال. ويجري أيضا تنفيذ خطة شاملة لتحسين خدمات رعاية الطفل تشمل إقامة مرافق جديدة لرعاية الأطفال في أماكن العمل، وتوفير الخدمات العامة للعناية بالأطفال خلال غياب ذويهم. وسن "قانون تشجيع تهيئة بيئة

اجتماعية مواتية للأسرة“ أيضا في عام ٢٠٠٨، ويتضمن هذا القانون إجراء دراسة استقصائية لمؤشر لقياس مدى الاستجابة لمتطلبات الأسرة ونظاما لإصدار الشهادات للشركات المراعية لمتطلبات الأسرة.

٨٢ - وفي الاتحاد الروسي، أعلن عام ٢٠٠٨ سنة للأسرة. ومنذ بدء العمل بنظام صرف استحقاق الولادة الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الذي تُمنح الأمهات بموجبه قسائم الأمومة بعد ولادة أكثر من طفل واحد، زادت الإعانات المقدمة بناء على ولادة الأطفال، وزادت الإعانات المقدمة للآباء وأفراد الأسرة الذين يتولون رعاية الأطفال. ويجري أيضا تعزيز الدعم الموجه للأسر، بما في ذلك الدعم المقدم للشباب، والأسر ذات الدخل المنخفض، والأسر الوحيدة الوالد، والأسر الكفيلة، والأسر المتعددة الأطفال.

٨٣ - وفي سويسرا، حل مكتب شؤون الأسرة والأجيال والمجتمع محل مكتب شؤون الأسرة السابق، ويُعنى المكتب الجديد بالمسائل المتعلقة بالأسرة والأطفال والشباب والمسنين والعلاقات فيما بين الأجيال، فضلا عن السياسات الاجتماعية بشكل عام. كما اعتمد البرلمان أيضا تدييرا دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ للتصدي للتمييز في قانون الضرائب الذي يؤثر في حالات الزواج التي يعمل فيها كلا الزوجين مقارنة بحالة من يعيشون معا في ظروف مشابهة. وثمة إصلاح ضريبي مقبل يتوقع أن يخفف عبء الضرائب على الأسر التي لديها أطفال.

٨٤ - وانضمت أوكرانيا إلى حملة الأمين العام لوضع حد للعنف ضد المرأة، وأطلقت حملة وطنية تحت عنوان ”أوقفوا العنف“. ويشترك المجتمع المدني إلى حد بعيد جدا في اقتراح التدابير القانونية وفي التوعية، بما في ذلك شبكة وطنية مشكلة من قيادات مجتمعية من الذكور متحدين لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس والعنف الأسري. وتشمل البرامج الأخرى التي وضعت مؤخرا بشأن السياسات المتصلة بالأسرة تهئية الظروف اللازمة للموازنة بين العمل والحياة الأسرية، وتوفير الحماية الاجتماعية للأسر التي لديها أطفال، والأسر العديدة الأطفال تحديدا، وبرامج لتدريب الرجال على الأبوة المسؤولة.

٨٥ - وعقد المجلس البايوي للأسرة التابع للكرسي الرسولي الاجتماعي العالمي السادس للأسرة، وكان الموضوع الرئيسي هو ”الأسرة: معلم القيم الإنسانية والمسيحية“، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في ”مكسيكو سيتي“. وتمثلت ثاني أهم مبادرة للمجلس في البيان الذي ألقاه نيافة إينيو كاردينال أنتونيلي عن موضوع ”وسائط الإعلام الجماهيرية: منحة ومسؤولية بالنسبة للجميع، والالتزام للأسر“، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، خلال المؤتمر الدولي الثالث والعشرين للأسرة الذي عقد في سلوفاكيا.

رابعا - المتابعة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة

٨٦ - أوصت الجمعية العامة أيضا في قرارها ١٢٩/٦٢ بأن تضطلع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومعاهد البحوث والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، بدور داعم في الترويج لأهداف السنة الدولية للأسرة، وبأن تسهم في وضع الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية. وفي هذا الصدد، اضطلع البرنامج المعني بالأسرة بمجموعة من الأنشطة المختلفة منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (A/62/132) عن متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها، في يولييه/تموز ٢٠٠٧. ومن بين تلك الأنشطة ما يلي:

(أ) توفير المساعدة التقنية إلى جزر ملديف (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وأرمينيا (٢٠٠٩)، بناء على طلبهما، في صياغة مشاريع السياسات الوطنية المتصلة بالأسرة. وجرى تحديد عدد من الاستشاريين وتوظيفهم للعمل مع الوزارات المعنية في البلدين. وبدأ توفير المساعدة إلى أرمينيا عام ٢٠٠٩ ولا يزال مستمرا؛

(ب) المشاركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع المجلس الوطني للتنمية السكانية والأسرية التابع لوزارة شؤون المرأة والأسرة والتنمية المجتمعية التابع لحكومة ماليزيا، في تنظيم عملية تدريبية، حلقة العمل الدولية لبناء القدرات في مجال السياسات الوطنية المعنية بالأسرة، التي عُقدت في كوالالمبور، ماليزيا، من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وضمت حلقة العمل ممثلين عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية من ستة بلدان. وكان الهدف الرئيسي من حلقة العمل هو زيادة قدرات المشاركين على تقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأسرة، وصياغتها ورصدها، وإدماجها في الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية؛

(ج) تنظيم اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بموضوع "السياسات المتصلة بالأسرة في عالم متغير: تعزيز الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال"، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، في الدوحة (انظر الفقرة ٣ أعلاه)؛

(د) الاحتفال باليوم الدولي للأسرة (١٥ أيار/مايو) في عام ٢٠٠٨، تحت شعار "الآباء والأسرة: المسؤوليات والتحديات"، وفي عام ٢٠٠٩ تحت شعار "الأمهات والأسرة: التحديات في عالم متغير"، فضلا عن المشاركة والتمثيل في المؤتمرات والاجتماعات التي نظمتها الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - يحلل هذا التقرير السياسات المتصلة بالأسرة وعلاقتها بالحماية الاجتماعية والتضامن فيما بين الأجيال؛ ويبرز بعض الإجراءات الوطنية المتخذة مؤخرا لتعزيز رفاه الأسر وتحسينه؛ ويعرض بعض الأنشطة التي قام بها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة. ويتضمن التقرير المعلومات القطرية بشأن السياسات المتصلة بالأسرة على أساس الردود الواردة من الدول الأعضاء. وتقوم العديد من الدول الأعضاء، كما يتضح من المعلومات التي قدمتها، بتنفيذ مجموعة كبيرة من السياسات المختلفة الرامية إلى تعزيز رفاه الأسرة باستخدام أدوات متعددة ومتنوعة ذات صلة بالسياسات العامة.

٨٨ - وفي ضوء ما تقدم، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

السياسة المتصلة بالأسرة

(أ) التوصية بأن تقوم الحكومات بإنشاء آلية مؤسسية، إن لم تكن قد قامت فعلا بذلك، من قبيل وزارة للأسرة أو مركز تنسيق معني، لسياسات المتصلة بالأسرة ضمن وزارة قائمة، مع ما يكفي من القدرات التنظيمية والمالية والبشرية لتعزيز الأسرة باعتبارها إحدى أولويات السياسات العامة؛ ووضع تدابير لحماية الأسرة؛ وكفالة أن تراعي جميع التشريعات أدوار وحقوق الأسرة وأفرادها؛ وتعزيز الشراكة مع جميع الجهات المعنية بالأسرة على مختلف مستويات الحكم؛

(ب) تشجيع الحكومات على القيام بحملات إعلامية لتثقيف الناس بشأن المسائل المتصلة بالأسرة، من قبيل منع العنف العائلي، والحد من عمليات الوصم الضارة، وتقاسم المسؤوليات بين الرجل والمرأة؛

(ج) حث الحكومات على تحسين تنفيذ القوانين التي تحظر الممارسات التقليدية الضارة ضد النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من أفراد الأسرة وإنفاذها؛

(د) تسهيل الموازنة بين العمل والحياة الأسرية من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين داخل الأسرة؛ وتطبيق مواعيد عمل موائمة للوالدين، بما في ذلك عن طريق تنظيم القطاع الخاص وتوفير الحوافز؛ ووضع ترتيبات كافية لرعاية الأطفال، وتقييم تلك الترتيبات من حيث نوعيتها وسهولة الوصول إليها؛

(هـ) التأكيد على ضرورة قيام المجتمع الدولي، والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية، والحكومات، بتحديد العوامل التي تمكن أو تؤدي إلى تطورات بناءة في مجال

السياسات المتصلة بالأسرة، وضمان توفير الدعم لعملية متابعة تلك العوامل، بما في ذلك دعوة الكيانات الحكومية الدولية الإقليمية لتسهيل تبادل السياسات والممارسات الجيدة؛

(و) دعوة الحكومات والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية أن تتخذ ترتيبات لتوفير بيانات وطنية وإقليمية، على التوالي، تكون أكثر منهجية، بشأن رفاه الأسرة والطفل، بما في ذلك بيانات عن المشاكل الرئيسية للأسرة والطفل وأفضل الممارسات في الاستجابات التي تتضمنها السياسات العامة، وآثارها، حيثما أمكن ذلك، بما في ذلك مؤشرات بشأن الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال؛

(ز) دعوة الحكومات إلى أن تستذكر أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ١١١/٥٩، الاحتفال بالذكرى السنوية للسنة الدولية للأسرة كل ١٠ سنوات، ودعوة الحكومات كذلك إلى بدء الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين المقبلة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤، واستغلال الذكرى للدفع قدما بعملية صنع السياسات المتصلة بالأسرة؛

الحماية الاجتماعية والأسرة

(ح) دعوة الحكومات إلى تنشيط المناقشات والمشاورات العامة بشأن سياسات الحماية الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة والمراعية للمسائل الجنسانية وللأطفال؛

(ط) تشجيع البلدان على اعتماد نهج شمولية إزاء السياسات العامة والبرامج التي تتصدى للفقر لدى الطفل والأسرة، والاستبعاد الاجتماعي، وغيرها من المخاطر الاجتماعية. وينبغي تطبيق النهج الشمولي على مجالات من قبيل الحد من الفقر بسبب قلة الدخل، إلى جانب ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية، والتعليم، والمعونة الغذائية، والخدمات الاجتماعية؛

(ي) حث البلدان على أن تجعل من تخفيض الفقر لدى الأطفال أولوية، مسترشدة في ذلك بالأهداف الإنمائية للألفية، مع بيان إنجازات مستهدفة محددة، ورصد تحقيقها؛

الأسر والتضامن بين الأجيال

(ك) دعوة الحكومات إلى تسهيل الأنشطة الرامية إلى تشجيع الأنشطة المشتركة بين الأجيال من خلال إنشاء مراكز مجتمعية للصغار والمسنين، يتولى المجتمع المحلي التخطيط لها وتمويلها، وتتولى تيسيرها تحالفات المسنين مع الحكومة والمجتمع المدني؛

(ل) حث الحكومات على تعزيز السياسات والبرامج الموجهة لتقييم مدى ضعف أجيال الشباب والمسنين، والحد من المخاطر أو منعها من خلال استراتيجيات الحماية الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك دعم الرعاية الصحية على المدى الطويل والإشراف عليها.
